

بأهل التلخيص لئلا يظن أنه لا يوجب قبوله كبقية حديثه وإن كان
بعض من سماه مجهولاً لا يوجب قبوله كبقية حديثه وإن كان
الفاصلة السادسة أن أكثر هذه العبارات في التبرج غير ميسرة السب
فهي من باب الجرح المطلق فتكون غير معينة للجرح الموجب لإطراح الرواية
ولكن تكون موجبة للريبة والوقوف في قبول من قيلت فيه ورخ في غير
المشاهير بالعدالة والامانة فلا يثقفهم ولما ورد على هذا ما تقر
في الأصول من أن الجرح مقدم على التعديل قال في جوابها ولا يعتر معتر
بأن الجرح مقدم على التعديل فالجرح وان اطلقوا العبارة في ذلك فذاك
الجرح المبين السب لأن ما ليس سببه فلا يتحقق أنه جرح
يوجب الرد على الاحتياط فيه أي في ميسر السب هو ما مر من التفصيل
يريد قوله وأما ان بين السب نظراً في ذلك السب في العدل
الذي ادعى عليه ونظراً أي الجوايز أقرب إلى الجرح لانه فاذا لم
يكن الجرح مبيناً السب فهو غير مقبول فيمن استعمل بالعدل لانه اصلا
او غير مقبول في الرجز بما بل يوجب توقفاً على الصحيح فضلاً عن
ان يقدم على التوثيق المقبول واقل الاحوال ان يكون موضع تخرج
لانه كتمل مع اطلاقه ان الجرح حرج الراوي بما لوقظ لئلا يبرج
به كتمل ان الراوي يبرج بما لا يعلم به من عدل وهذا الاحتمال هو
الذي اوجب لوقف لا الرجم مطلقاً ولا القبول فان قلت فاي هذه
الالفاظ حرج مبين السب قلت ليس فيها صريح في ذلك ولكن اقربها
الى ذلك

الى ذلك قولهم وضاع يضع الحديث فالتحاشي مستعمل فيمن عرف بتعمد الكذب
اما باظهاره او ما يقيم مقامه وبلها في دلالة على التعمد منهم بالوضوح
وتقدمه انه من الرتبة الثانية من رتب الجرح وكذا من الاولى ولما كان
كذلك قال وما كان اب قد اختلفت عرفهم فيها اختلفت لا يحصل معه
ظمانه ان من قيلت فيه منجمل الكذب لان كثير منهم يقولون
ذلك في حق صالحين كثر خطا وهم في الحديث ليسوا ممن يتعمد الكذب
وهذا موضع ضعيف لما خذنا كبقية حديثه المصنوع وقواعد الأصوليين
تقتضي انه يجب قبوله لانه لم يرد على حتى يظهر ما يوجب جرحه والذني
يوجب جرحه عند جماهير النظار هو استوا حفظه وهمه وادب وحرص
وهمه على حفظه وتحقيق ذلك او ظنه مدرك حقيق والاعلم بل لا يكاد
يتفعل عليه الاعلام الغيوب الفاتحة السابعة ان هذه الالفاظ
الجارية اسناد مجازي أي الجارح قال لها اذا صدرت مع اختلاف
الاعتقادات بين الجارح والمجروح كمن سقى الاشعريته والمعتزلة أو
صدرت من الاقران جمع قرن بكسر القاف وهو الميل المتناقض المتخالفين
أو صدرت عند الغضب من الجارح على من يجرحه او نحو ذلك من الاء
متشاب فان كان ذلك الجرح صادراً عن ذكر فينبغي ان تكون دلالتها
أي الالفاظ الجارحة على الجرح اضعف من دلالتها على عدل وصدقها
من غير ذلك فان ذلك أي الاختلاف ونحوه من استجاب الجرح لمجرده عند
كثير منهم أي من الجارحين فاذا انضم اليها ما ذكرنا قل شي مما يوجب فلا